

ضريبة الدخل

لجنة الفصل

القرار رقم (IZD-٢٠٢١-١٣٣٤)

الصادر في الدعوى رقم (١-١٥٢١٥-٢٠٢٠)

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

في مدينة الدمام

المفاتيح:

الربط الضريبي- إهدار الحسابات- غرامة التأخير- رفض اعتراض المدعي فيما يتعلق ببند إهدار الحسابات للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٨م- تعديل قرار المدعى عليها فيما يتعلق ببند غرامة التأخير للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٨م.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الضريبي للأعوام من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م- أجابت الهيئة بأن بأنه طلب من المدعية في مرحلة الفحص البيانات التالية:

١- شهادة التأمينات الاجتماعية لأجور الخاضعة ومصادقة من مكتب محاسب قانوني للمبالغ الغير خاضعة (إن وجدت) مع حساب الأستاذ لمصروف الرواتب والأجور والبدلات للأعوام من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م.

٢- كشف تفصيلي لبند المشتريات مع فصل المشتريات الداخلية عن الخارجية للأعوام من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م.

٣- المستندات المؤيدة للديون المعدومة للأعوام من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م مع ارفاق بيان يوضح فيه اسم الجهة عنوانها.

٤- ميزان المراجعة تفصيلي.

٥- كشف تفصيلي لكل من مشتريات السياحة ومشتريات التذاكر لجميع الأعوام محل الفحص من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م، وذكرت أنه جاء رد المدعية بأنهم غير قادرين لتقديم أي بيانات من واقع برنامج محاسبي خلال الأعوام المذكور، وذكرت بما أنه ليس لديه دفاتر أو نظام محاسبي يستند إليه طبقاً للمادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل، وعليه قامت برفض الاعتراض.

وفيما يتعلق بغرامة التأخير: أن غرامة تأخير السداد تستحق عن فرق الضريبة غير المسددة وضريبة الاستقطاع حسب تاريخ كل دفعة بنسبة (١%) عن كل ٣٠ يوم تأخير وذلك اعتباراً من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد، واستندت للمادة (٧٧) من نظام ضريبة الدخل.

- ثبت للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعى عليها الربط الضريبي للأعوام من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م والمتمثل في بندين:

البند الأول: وحيث أن احتساب الوعاء الضريبي يتم بناءً على إقرار المدعي المحدد بالإقرارات المقدمة منه ويلزمه أن يقدم ما يؤيد تلك الإقرارات وتمثل القوائم المالية الخيار الأساس المؤيد لاحتساب الوعاء ولكي يعتد بها وتكون أساساً لاحتساب الوعاء الضريبي يقتضي أن تكون مكتملة الأركان من حيث الإعداد والقياس والعرض والإفصاح، كما أن القوائم المالية تعتمد في إعدادها بالدرجة الأولى على أحداث مالية مؤيدة بمستندات يمكن رجوع المراجع الداخلي أو الخارجي أو الفاحص إليها فور طلبها دون تأجيل ذلك الطلب لأن هذا يعني بطريقة غير مباشرة عدم وجود المستند أو أنه يتم إعدادة لاحقاً، بالإضافة إلى أن المراجعة لا يمكن أن تتم دون توفر ما يعرف بخاصية (التتبع) وهذا يعني إمكانية تتبع القيود المحاسبية في الدفاتر للوصول إلى مستنداتها الأولية وبالعكس، وهذه الخاصية لا يمكن تحقيقها إلا بوجود الدفاتر والسجلات النظامية والمستندات الأولية محلياً وباللغة العربية. وفي حال عدم تقديم القوائم المالية أو عدم تقديم المستندات الثبوتية المؤيدة لها، أو تقديم قوائم مالية ومستندات لا يمكن الاعتماد عليها فللمدعي عليها الحق في تقدير الضريبة عن طريق تجميع المعلومات التي توصلها إلى احتساب وعاء عادل سواءً كان هذا من خلال ما تقدمه المدعي من دلائل وقرائن موثقة أو من خلال الفحص الميداني الذي تجريه أو من خلال أي معلومات تستقيها من أطراف أخرى، وبطلاع الدائرة على المستندات المقدمة تبين لها أن المدعي لم يقدم قوائمه المالية المعتمدة من محاسب قانوني والتي تستند إلى دفاتر وسجلات نظامية يمكن الاعتماد عليها في احتساب وعائه الضريبي، واكتفى بتقديم تقرير إجراءات متفق عليها متعلق بالرواتب والمزايا، البند الثاني: يتبين أن غرامة التأخير تحتسب من تاريخ استحقاق ضريبة على المكلف، إلا أنه في حالة استحقاق الضريبة بموجب الربط التقديري فإن احتساب غرامة التأخير في السداد يكون من تاريخ إشعار المدعي عليها بالربط الضريبي، حيث أن المدعية ليس بمقدورها سداد فرق الضريبة المستحقة بموجب الربط التقديري إلا بعد قيام الهيئة بإصدار الربط محل الاعتراض- مؤدى ذلك: رفض اعتراض المدعي فيما يتعلق ببند إهدار الحسابات للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٨م وتعديل قرار المدعي عليها فيما يتعلق ببند غرامة التأخير للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٨م- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- الفقرة (أ) من المادة (٥٨) والفقرة (ب) من المادة (٦٣) والفقرة (أ) من المادة (٧٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٠/١٠/١٤٢٥هـ.
- الفقرة رقم (٣/ب) من المادة (١٦) والفقرة (١) من المادة (٦٨) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل والصادر بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه، وبعد:

إنه في يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٠٩/٢٦م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، المنصوص عليها في المادة (٦٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٢٥/٠١/١٥هـ، وتعديلاته، والمُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٥٤٧٤) بتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٣هـ، والمعاد تشكيلها بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٧٦٠) بتاريخ ١٤٤٢/٠٥/١٤هـ، من كلٍّ من جلستها عن بعد عبر الاتصال المرئي والصوتي، وذلك للنظر في الدعوى المُشار إليها أعلاه؛ وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أُودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه بتاريخ ٢٠٢٠/٠٥/١٢م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن/...هوية وطنية رقم (...). تقدم باعتراضه على للأعوام من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م، الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والمتمثل في بندين: البند الأول: إهدار الحسابات، حيث يدعي أن لديه حسابات نظامية مدققة قام بتقديمها في عام ٢٠١٤م بواسطة مكتب محاسب قانوني معتمد. البند الثاني: غرامة التأخير: يعترض المدعي على إجراء المدعى عليه المتمثل بفرض غرامة التأخر في سداد الضريبة، ويطلب إلغاء قرار المدعى عليها.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها، أجابت بأنه طلب من المدعية في مرحلة الفحص البيانات التالية:

٦- شهادة التأمينات الاجتماعية لأجور الخاضعة ومصادقة من مكتب محاسب قانوني للمبالغ الغير خاضعة (إن وجدت) مع حساب الأستاذ لمصروف الرواتب والأجور والبدلات للأعوام من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م.

٧- كشف تفصيلي لبند المشتريات مع فصل المشتريات الداخلية عن الخارجية للأعوام من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م.

٨- المستندات المؤيدة للديون المعدومة للأعوام من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م مع ارفاق بيان يوضح فيه اسم الجهة عنوانها.

٩- ميزان المراجعة تفصيلي.

١٠- كشف تفصيلي لكل من مشتريات السياحة ومشتريات التذاكر لجميع الأعوام محل الفحص من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م، وذكرت أنه جاء رد المدعية بأنهم غير قادرين لتقديم أي بيانات من واقع برنامج محاسبي خلال الأعوام المذكور، وذكرت بما أنه ليس لديه دفاتر أو نظام محاسبي يستند إليه طبقاً للمادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل، وعليه قامت برفض الاعتراض.

وفيما يتعلق بغرامة التأخير: أن غرامة تأخير السداد تستحق عن فرق الضريبة غير المسددة وضريبة الاستقطاع حسب تاريخ كل دفعة بنسبة (١%) عن كل ٣٠ يوم تأخير وذلك اعتباراً من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد، واستندت للمادة (٧٧) من نظام ضريبة الدخل.

وفي يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٠٩/٢٦م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد للنظر في الدعوى، حضرت (...). هوية وطنية رقم (...). بصفتها وكيلة للمدعي بموجب وكالة رقم (...). وحضر/...هوية وطنية رقم (...). بصفته ممثل للمدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ ١٤٤١/١٠/١٧هـ. وبسؤال وكيلة المدعي عن دعوى موكلها ذكرت أنها تعترض على بندين هما بند إهدار الحسابات للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٨م، وبند غرامة التأخير للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٨م، وأضافت أنها تطلب من الدائرة حصر المستندات التي يجب عليها أن تقدمها للدائرة لكي تثبت وجهة نظر المدعي وبمواجهة ممثل المدعى عليها

بذلك، أجاب بأنه يتمسك برد المدعى عليها المودع مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وبسؤال الطرفان عما إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بما لا يخرج عما هو مذكور في المذكرات المقدمة للدائرة، عليه قررت الدائرة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤/٣/١٣٧٦هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/م) وتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٠٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كانت المدّعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في شأن الربط الضريبي للأعوام من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، وحيث قُدمت الدعوى من ذي صفة، وخلال المدة المقررة نظاماً، مما يتعين معه لدى الدائرة قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعى عليها الربط الضريبي للأعوام من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م والمتمثل في بندين:

البند الأول: إهدار الحسابات: حيث يدعي المدعي بأن لديه حسابات نظامية مدققة تم تقديمها بواسطة مكتب محاسب قانوني معتمد، في حين دفعت المدعى عليها أنّها طلبت من المدعي تقديم عدد من البيانات وجاء الرد من المدعي تضمن أنهم غير قادرين عن تقديم أي بيانات من واقع برنامج محاسبي خلال الأعوام محل الاعتراض، وحيث نصت الفقرة (أ) من المادة (٥٨) من نظام ضريبة الدخل المتعلقة بالدفاتر والسجلات على أنه "على المكلف باستثناء غير المقيم الذي له منشأة دائمة في المملكة. أن يمسك الدفاتر التجارية والسجلات المحاسبية الضرورية باللغة العربية للتحديد الدقيق للضريبة الواجب عليه"، كما نصت الفقرة (ب) من المادة (٦٣) من ذات النظام على أنه: "للهيئة الحق في الربط الضريبي على المكلف بالأسلوب التقديري وفقاً للحقائق والظروف المرتبطة بالمكلف إذا لم تقدم إقراره في الموعد النظامي، أو لم يحتفظ بحسابات ودفاتر وسجلات دقيقة، أو لم يتقيد بالشكل والنموذج والطريقة المطلوبة في دفاتره وسجلاته"، كما نصت الفقرة رقم (٣/ب) من المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل على أنه: "يحق للمصلحة من أجل إلزام المكلفين بالتقيد بالمتطلبات النظامية وللدخول من حالات التهرب الضريبي، إجراء ربط تقديري وفقاً للحقائق والظروف المرتبطة بالمكلف في الحالات الآتية: ب- عدم مسك حسابات ودفاتر وسجلات دقيقة داخل المملكة تعكس حقيقة وواقع عمليات المكلف"، وبناء على ما تقدم، وحيث أن احتساب الوعاء الضريبي يتم بناءً على إقرار المدعي

المحدد بالإقرارات المقدمة منه ويلزمه أن يقدم ما يؤيد تلك الإقرارات وتمثل القوائم المالية الخيار الأساس المؤيد لاحتساب الوعاء ولكي يعتد بها وتكون أساساً لاحتساب الوعاء الضريبي يقتضي أن تكون مكتملة الأركان من حيث الإعداد والقياس والعرض والإفصاح، كما أن القوائم المالية تعتمد في إعدادها بالدرجة الأولى على أحداث مالية مؤيدة بمستندات يمكن رجوع المراجع الداخلي أو الخارجي أو الفاحص إليها فور طلبها دون تأجيل ذلك الطلب لأن هذا يعني بطريقة غير مباشرة عدم وجود المستند أو أنه يتم إعداده لاحقاً، بالإضافة إلى أن المراجعة لا يمكن أن تتم دون توفر ما يعرف بخاصية (التتبع) وهذا يعني إمكانية تتبع القيود المحاسبية في الدفاتر للوصول إلى مستنداتها الأولية وبالعكس، وهذه الخاصية لا يمكن تحقيقها إلا بوجود الدفاتر والسجلات النظامية والمستندات الأولية محلياً وباللغة العربية. وفي حال عدم تقديم القوائم المالية أو عدم تقديم المستندات الثبوتية المؤيدة لها، أو تقديم قوائم مالية ومستندات لا يمكن الاعتماد عليها فللمدعى عليها الحق في تقدير الضريبة عن طريق تجميع المعلومات التي توصلها إلى احتساب وعاء عادل سواء كان هذا من خلال ما تقدمه المدعي من دلائل وقرائن موثقة أو من خلال الفحص الميداني الذي تجريه أو من خلال أي معلومات تستقصيها من أطراف أخرى، وبطلاع الدائرة على المستندات المقدمة تبين لها أن المدعي لم يقدم قوائمه المالية المعتمدة من محاسب قانوني والتي تستند إلى دفاتر وسجلات نظامية يمكن الاعتماد عليها في احتساب وعائه الضريبي، واكتفى بتقديم تقرير إجراءات متفق عليها متعلق بالرواتب والمزايا، وبما أن المدعي لم يقدم من المستندات ما ينافي به إجراء المدعى عليها، الأمر الذي يتعين معه لدى الدائرة رفض اعتراض المدعية.

البند الثاني: غرامة التأخير: حيث يعترض المدعي على إجراء المدعى عليه المتمثل بفرض غرامة التأخر في سداد الضريبة، في حين دفعت المدعى عليها أنها فرضت غرامة تأخير السداد تستحق عن فرق الضريبة غير المسددة وضريبة الاستقطاع حسب تاريخ كل دفعة بنسبة (١%) عن كل ٣٠ يوم تأخير، وحيث نصت الفقرة (أ) من المادة (٧٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/م) وتاريخ ١٤٢٥/٠١/١٥ هـ، على أنه "إضافة إلى الغرامات الواردة في المادة السادسة والسبعين من هذا النظام وفي الفقرة (ب) من هذه المادة، على المكلف تسديد غرامة تأخير بواقع واحد بالمائة (١%) من الضريبة غير المسددة عن كل ثلاثين يوم تأخير، وهذا يشمل التأخير في تسديد الضريبة المطلوب استقطاعها والدفعات المعجلة، وتحسب من تاريخ استحقاق الضريبة إلى تاريخ السداد"، كما نصت الفقرة (١) من المادة (٦٨) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل والصادر بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٠٦/١١ هـ على أنه: "تضاف إلى الغرامات الواردة في المادة السابقة ١% من الضريبة غير المسددة عن كل ثلاثين يوم تأخير في الحالات الآتية: ب- التأخير في تسديد الضريبة المستحقة بموجب ربط الهيئة"، وبناء على ما تقدم، يتبين أن غرامة التأخير تحتسب من تاريخ استحقاق ضريبة على المكلف، إلا أنه في حالة استحقاق الضريبة بموجب الربط التقديري فإن احتساب غرامة التأخير في السداد يكون من تاريخ إشعار المدعى عليها بالربط الضريبي، حيث أن المدعية ليس بمقدورها سداد فرق الضريبة المستحقة بموجب الربط التقديري إلا بعد قيام الهيئة بإصدار الربط محل الاعتراض، وعليه نرى تعديل قرار المدعى عليها باحتساب غرامة التأخير من تاريخ إشعار المدعى عليها بالربط التقديري.

القرار

- ١ - رفض اعتراض المدعي فيما يتعلق ببند إهدار الحسابات للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٨م.
- ٢ - تعديل قرار المدعي عليها فيما يتعلق ببند غرامة التأخير للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٨م.

وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..